الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

21 **جماد ثانى** 1437 –30 **مارس** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	25

القنصلية تشكو صاحب العمل .. وتتابع المستحقات

تشييع جثمان المصري ضحية الانهيار الرملي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160330/Con20160330831867.htm

عبدالعزيز الربيعي (مكة المكرمة)
شيعت جموع من المواطنين والجالية المصرية في مكة المكرمة أمس (الثلاثاء) جثمان المقيم المصري علي دسوقي، الذي توفي إثر انهيار رملي خلال تنفيذه أعمال نجارة في أحد المشاريع الخاصة في مكة المكرمة. وكانت السفارة المصرية تسلمت الجثة أمس الأول (الاثنين) بعدما استبعدت جهات الاختصاص أي شبهة جنائية في الحادثة. وأوضحت القنصلية في بيان لها على موقعها الإلكتروني انتهاء إجراءات الدفن واستكمال محضر التحقيق الخاص بالحادثة.
وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد أبوزيد أن الوفاة وقعت أثناء العمل حتى يتسنى صرف التعويض القانوني المقرر لذويه، وهو الأمر الذي ستتابعه القنصلية خلال الفترة القادمة. مبينا أن القنصلية حررت شكوى ضد الكفيل لتعطيله إجراءات الدفن قبل تدخلها. وعلمت «عكاظ» أن صرف مستحقات المتوفى تتم عن طريق إرفاق المستندات المطلوبة والمتمثلة في محضر الواقعة من قبل الجهات التي باشرت الحادثة، وكذلك صك حصر الورثة للأسرة، والوكالة الشرعية للشخص المكلف باستلام المستحقات، على أن يتم قبل ذلك إبلاغ «التأمينات الاجتماعية» عن طريق الموقع بالحادثة التي تعد إصابة عمل في مثل هذه الحالات لصرف مستحقاته من خلال الرواتب الشهرية المسجلة في «التأمينات».
وأوضحت المصادر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة تواصلت مع الكفيل لمعرفة وضع العامل المتوفى ومستحقاته المالية، إذ أكد المواطن فايز أحمد صاحب المؤسسة التي كان يعمل بها العامل استعداده لصرف كافة المستحقات التي تقررها الجهات ذات الاختصاص دون انتقاص.

حقوق الإنسان ترجح إيجابية التجربة الانتخابية وتوثق12 سلبية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=257898&CategoryID=5

الدمام: زينة علي 30-03-2016 2:01 **AM**
أظهر رصد ميداني من جمعية حقوق الإنسان لمراحل الانتخابات البلدية مستوى متقدما في التنظيم، والتنسيق بين الجهات الحكومية، وتوزيع الدوائر الانتخابية وتحقيق المساواة بين الجنسين، رغم رصد 12 ملاحظة سلبية شابت الانتخابات البلدية.
تطور التجربة

كشف تقرير صدر حديثا للجمعية حول الانتخابات البلدية، 17 ملاحظة إيجابية سجلها مراقبو الجمعية للانتخابات البلدية ورجح إيجابيات التجربة التي تدخل فيها المرأة للمرة الأولى على سلبياتها، وقيمها بمستوى فوق الجيد، وهو ما عدته الجمعية في تقريرها تطورا ملحوظا في العملية الانتخابية في دورتها الثالثة بعد مشاركتها في رصد الدورة الأولى وامتناعها عن رصد الدورة الثانية.

سلبيات شابت الانتخابات

انعكست النظرة الإيجابية للجمعية للانتخابات البلدية في تقييم جميع مراحل الانتخابات البلدية بدءا من الأنظمة والتشريعات التي اعتمدت وحتى مرحلة الحملات الانتخابية وانتهاء بمرحلة الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، إلا أنها لم تتغاضى عن ما اعتبرته سلبية شابت مراحل الانتخابات البلدية تمثلت في تأخر إعلان نتائج الاستبعاد، وصعوبة الوصول إلى بعض المقرات الانتخابية، وعدالة شروط الحملات، وإثبات السكن والهوية للنساء، واستمرار بعض الحملات الدعائية حتى يوم الاقتراع، والحث على الانتخاب على أساس قبلي وديني من قبل بعض المرشحين، وغياب مندوبي المرشحين عن الاقتراع، وعدم وجود حد مادي معين لمصروفات الحملات، وشكاوى المرشحات من وجود تحالفات ضدهن.

ملاحظات رصدتها حقوق الإنسان على الانتخابات

الإيجابية

حياد المؤسسات الحكومية
تدريب كافة المشاركين في مراحل عملية الانتخاب
العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية بضوابط محددة ومعلنة
الاهتمام بجانب التوعية والإعلام عن الانتخابات
إصدار العديد من اللوائح والقواعد المنظمة
تدقيق إجراءات قيد وتسجيل الناخبين والمرشحين بشكل جيد
التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية
التوسع في التقنية والربط بين اللجان الانتخابية
الشفافية عبر التعاون مع الجمعية في عملية المراقبة
ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية
التنظيم والإعداد الجيد للمراكز الانتخابية
عدم توجيه الناخبين من قبل مشرفي المراكز لأحد من المرشحين
احترام أوقات بدء الاقتراع ونهايته بشكل عام
تمت العملية في جو هادئ ومنظم وكانت شفافة وحيادية وعلنية
حسن التعامل مع المعوقين وكبار السن والأشخاص الأميين
حسن تعامل منسوبي الأمن قرب المراكز الانتخابية
إتاحة فرص متساوية وعادلة سواء للناخبين أو للمرشحين

السلبية

استبعاد بعض المرشحين والمرشحات في وقت متأخر
صعوبة في الوصول إلى عدد محدود من المقرات الانتخابية
وجود إشكالات بعدالة شروط الحملات الانتخابية والتراخيص اللازمة لذلك
تسجيل بعض الصعوبات التي واجهتها النساء
استمرار وجود حملات دعائية مخالفة لبعض المرشحين
حث بعض المرشحين الناخبين على التصويت له على أساس قبلي أو دافع ديني
تغيب مندوبي المرشحين المسموح لهم بالمراقبة في أغلب المراكز الانتخابية
وجود صعوبات واجهت بعض الناخبين الساكنين في مناطق نائية
تردد بعض العاملات في المراكز النسائية في تسهيل أمر مراقبات الجمعية
عدم تحديد حد أقصى للمصروفات الانتخابية يلتزم المرشحون به أو فتح حسابات تمويل الحملات لتيسير مراقبتها
شكوى مرشحين من عدم تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال لبرامجهم
شكوى بعض السيدات من وجود تكتلات ضدهن

حقوق الإنسان تلتقى بالسجناء للتثبت من الادعاءات

سجون عسير تشكك في المقطع مؤكدة أنه ردة فعل على التنظيمات الجديدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/668667

أحمد آل شاطر – ابها
لتقليل من تكدس الملابس داخل السجون للحد من بعض السلوكيات
منع تخزين الأطعمة من قبل النزلاء للحد من استغلال حاجة الآخرين
المخزنون يبيعون الساندوتش الواحد بـ20 ريالًا
المقطع الصوتي ردة فعل من قبل السجناء تجاه اللوائح النظامية
السعي للتثبت من صحة تلك الملاحظات وهل هو من داخل السجن او خارجه
الخطوات التي تم اتخاذها تهدف لتغيير بعض السلوكيات المخالفة للنزلاء
السجون حريصة على تطبيق كل ما يخدم مصلحة النزيل
الجهات الحقوقية وجمعيات حقوق الانسان تتابع حالة السجناء في زيارات مستمرة
سجون عسير ترصد دوافع ردة فعل السجناء على التنظيمات الجديدة

أكد المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة عسير لـ«المدينة» الدكتور علي الشعبي أن المقطع المتداول قد وصل للجمعية وجارِ التحقق من مدى صحته حيث تم التواصل مع ادارة السجون بعسير وتمت زيارة سجن ابها وسيتم زيارة السجناء والاستماع الى ملاحظاتهم وألمح الشعبي الى ان المقطع المتداول يحتمل ان يكون صحيحا وان يكون غير صحيح، لافتا الى ان الجمعية تعكف حاليا على التثبت من صحة ما ورد في المقطع الصوتي من ملاحظات وادعاءات احد السجناء الى تعرضه برفقه زملائه الى مشكلات داخل السجن والتي كان من بينها سوء التغذية وعدم مراعاة مرضى السكر والضغط من خلال توفير وجبات لا تليق بحالتهم الصحية وغيرها من الملاحظات.

وقال: إن الجمعية ستقف ميدانيا على أوضاع السجن وستلتقى بالنزلاء كل على حدة للتأكد مما تم تداوله والأهم من ذلك بأنهم يتمعون بحقوقهم الكاملة في السجن مشيرا إلى ان سجون عسير قد تمت زيارتها في اوقات سابقة ولكن لم تطرح «بعض» الملاحظات لنا من تلك التي وردت في المقطع الصوتي علما بأن الجمعية قد تواصلت مع سجون عسير بعد رصدها لبعض الملاحظات وقد ابدت السجون حرصها على معالجة تلك المشكلات بأسرع وقت مشيدا في الوقت نفسه بالجهود التي تقوم بها السجون تجاه النزلاء. بينما أوضح مصدر مسؤول بسجون منطقة عسير تحتفظ «المدينة» باسمه الى ان حقيقة ما حدث هو أن عددًا من نزلاء السجن كانت لهم ردة فعل اتجاه ما تم اتخاذه من تعديلات بما يخدم مصلحة النزلاء حيث تسعى السجون بعسير الى تنظيم العنابر وتغيير بعض السلوكيات لمنع المخالفات التي تمارس داخل السجون مما جعل ذلك يصطدم مع رغبات واهواء بعض النزلاء مما نتج عنها ردة فعلهم الرافضة لتلك التوجهات وهذا بحد ذاته مرفوض لأن ما تقوم به السجون هو لأجل مصلحة النزلاء عامة. مؤكدًا في الوقت ذاته أن الأمور تسير على ما يرام في سجون عسير دون اي اضراب عن الطعام من قبل النزلاء او فوضى كما ذكرت بعض المواقع ووسائل الاعلام واكد المصدر لـ«المدينة» ان سجون المنطقة تتحرى حاليا عن مدى صحة ما تم تداولة، وعما إذا كان المقطع قد تم تسجيله داخل السجن او من خارجه.

مرئيات جمعية حقوق الإنسان بعسير:

المقطع يحتمل الصحة والخطأ
سبق رصد ملاحظات على السجون وتمت معالجتها
الجمعية تعتزم الاتصال بالسجناء للتأكد من تمتعهم بكامل حقوقهم
سيتم مناقشة المشكلات إن ثبتت وإيجاد حل عاجل
الجمعية حريصة على التثبت من المقطع الصوتي .

..والقحطاني: يحتاج القاضي إلى ثقافة قانونية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160330/Con20160330831781.htm

رد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود الدكتور مفلح القحطاني بشدة، في حديث لـ«عكاظ»، مؤكدا أن القاضي يحتاج إلى تعميق ثقافته القانونية والحقوقية، فهي «عمل القاضي اليومي»، مؤكدا على أن ما ذكره القاضي في كتابه «خاطئ»، مضيفا أنه «في غير محله ومردود عليه»، مشددا على أن «القانون في المملكة وكليات القانون والحقوق من أحرص الجهات على الالتزام بدستور المملكة المتمثل في القرآن والسنة النبوية، ولا يوجد قانون في المملكة يخالف ثوابتهما»، مشيرا إلى «أنه ملزم بتطبيق الأنظمة والقوانين التي تدرس في هذه الكليات والتي يصدرها ولي الأمر ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السماح للمرأة بشراء عقار ممول من "الصندوق العقاري"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14766492

الرياض - «الحياة»
قرّر مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية تمديد المهلة الممنوحة لجميع المواطنين الذين صدرت لهم الموافقة على القرض لمدة سنتين إضافيتين تبدأ من 26 شوال 1437هـ للاستفادة من القرض خلال هذه المهلة.
جاء ذلك في الاجتماع الذي رأسه وزير الإسكان رئيس مجلس إدارة الصندوق الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل اليوم بمقر إدارة الصندوق. وأوضح ذلك نائب رئيس مجلس الإدارة مدير عام صندوق التنمية العقارية المهندس يوسف بن عبدالله الزغيبي، وقال: «إن تمديد المهلة يأتي للتسهيل على المواطنين في الحصول على المسكن المناسب بصورة سهلة وميسرة وكذلك لاستفادة المواطنين من المبادرات الجديدة التي أصدرها الصندوق ومنحها الوقت الكافي لتؤتي ثمارها». وبيّن الزغيبي أن المجلس ناقش جملة من المواضيع واتخذ في شأنها القرارات، وهي موافقة المجلس على التقرير السنوي لنشاط الصندوق خلال العام 1436-1437هـ، وموافقة المجلس على السماح للمرأة السعودية بشراء العقار الممول من الصندوق، إذ تحل محل المقترض الأصلي وفقاً للضوابط والإجراءات المتبعة في الصندوق. كما وافق مجلس الصندوق على أن يكون موعد حلول القسط الأول من أقساط قرض الصندوق بعد أربعة أشهر من تاريخ توقيع العقد وذلك للقروض الخاصة بالمباني الجاهزة، مع بقاء حلول القسط الأول للمباني تحت الإنشاء كما هي بعد 24 شهراً من تاريخ توقيع العقد، ويتم العمل بذلك اعتباراً من تاريخه. وأوضح المهندس الزغيبي أن مجلس إدارة الصندوق وحرصاً على ضمان التزام المقترضين بسداد الأقساط بمواعيدها المقررة نظاماً فقد وافق المجلس على وضع عدد من معايير الأهلية والضوابط يتم من خلالها التأكد من قدرة المقترض على السداد وسيتم إعلان هذه الضوابط على بوابة الصندوق خلال الفترة المقبلة، كما وافق المجلس على ترقية عدد من موظفي الصندوق للمراتب العليا.

"نساء فقيرات" تحرك "الشورى" لحل المشكلة "جذرياً"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14763815

الرياض - سعاد الشمراني
بدأت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى تحركاً جاداً تجاه موضوع «الفقر» لدى بعض فئات المجتمع السعودي، من خلال إيجاد حلول «ناجعة» تسهم في التقليل منه، إن لم يكن القضاء عليه بالكامل.
فمنذ دراسة تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية الأخير وما احتواه من نسب فقر كبيرة خصوصاً بين النساء، دفعت عضو الشورى سعيد الشيخ إلى إطلاق عبارته الصادمة «نساء السعودية فقيرات»، في تشخيص خال من التحفظات تجاه هذه القضية الخطرة، مستهدفاً تحريك المياه الراكدة حولها، والبدء فعلياً في حلها جذرياً، وتم طرح القضية بشكل متكرر مع كل تقرير يشير لهذه المشكلة، ولو من بعيد.
وبدأت اللجنة أمس بربط هذه القضية في تقارير المجلس، ومن ذلك ما حدث خلال مناقشة تقرير بنك التسليف والادخار، وخصوصاً بعد الكشف عن انتهاء لجنة خاصة من إنشاء بنك خاص للادخار.

ودفع هذا الأمر عضو الشورى الدكتور هاني خاشقجي إلى القول صراحة: «إن الادخار في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة حلم لا يمكن تحقيقه، وأمر غير واقعي خصوصاً وأن الظروف المالية ضعيفة لشريحة كبيرة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون الغالبية العظمى من المستفيدين من قروض وتسهيلات البنك».
وأوضح خاشقجي أن «هذه الظروف الحالية الصعبة تجعل من عملية الادخار والتوفير في الفترة الحالية ولسنوات مقبلة ترفاً وحلماً لا يمكن تحقيقه وأمراً غير واقعي، فالمواطن ذو الدخل المحدود يلجأ إلى البنك للاقتراض لتأمين متطلباته وحاجاته الأساسية له ولأسرته، ولا يمكن أن يكون لديه فائض من المال ليدخره أو ليوفره، وإلا لما لجأ إلى البنك أصلاً».
وأضاف: «أعتقد أن التوصيتين الأولى والثانية للجنة والتي تتناول برامج وثقافة الادخار غير مناسبتين، ولا تعكس الواقع الحالي لشريحة كبيرة من المواطنين المستفيدين من قروض وتسهيلات البنك»، معرباً عن أمنياته أن تعيد اللجنة النظر في هاتين التوصيتين.
واقترح خاشقجي على إدارة بنك التسليف والادخار درس إمكان منح قروض وتسهيلات مالية لشريحة كبيرة من شباب الوطن، الذين يرغبون في إكمال دراستهم الجامعية أو العليا، ولم تتح لهم فرصة الدراسة في الجامعات الحكومية، بسبب شروط القبول ومحدودية المقاعد، وكذلك الدراسة في الجامعات الأهلية لارتفاع الرسوم الدراسية، وعدم قدرتهم على تحملها في ظل توقف المنح الدراسية الداخلية.
وفي إطار البحث عن حلول ناجعة للفقر، كشفت الدكتورة حياة سندي لـ«الحياة» أنها تعتزم طرح دراسة جديدة لها عن الابتكار والعلوم ودورها في حل مشكلة الفقر في العالم للاستفادة منها في هذا الخصوص، إذ ستطرحها في جلسة الشأن العام اليوم (الأربعاء).
وكان تقرير الشؤون الاجتماعية ذكر أن عدد النساء من مطلقات ومهجورات وأرامل يصل إلى 498 ألف حالة، أي نحو 52 في المئة من إجمالي الحالات التي تعاني من الفقر، وأما الفئات الأخرى فتشمل العجزة والأيتام والمعوقين، هو ما دفع الدكتور سعيد الشيخ إلى القول: «إن ظاهرة الفقر والعوز تتركز في فئة النساء من مطلقات وأرامل ومهجورات، ويمكن أن نعزي بعض العادات والسلوكيات الاجتماعية إلى جانب القيود النظامية أسهمت في تركز الفقر في فئة النساء، ولعل من العوامل الزواج المبكر للفتيات وانقطاعهن عن التعليم بعد الزواج، وأيضاً محدودية فرص التعليم في المجالات المهنية التي يتطلبها سوق العمل، وكذلك محدودية الفرص الوظيفية للنساء في القطاع الخاص والعام».
وأوضح أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعاملت مع هذه الظاهرة على أساس انعدام الموارد المالية، وسدت حاجات المستفيدين من الغذاء والسكن ولم تتعامل معها على أنها حال فقر، يجب علاجها من جذورها، لذا أعتقد أن على الوزارة أن تتبنى برنامجاً اجتماعياً وتوعوياً مناسباً لمعالجة تركز الفقر بين النساء بالتعاون مع الجهات المعنية، مثل وزارة التعليم بفتح المجال للفتيات في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل مثل الهندسة، وكذلك وزارة العمل، ووزارة الخدمة المدنية بزيادة الفرص للنساء، للحد من هذه الظاهرة السلبية والتي تتزايد فيها أعداد النساء مثل الضمان الاجتماعي سنة بعد أخرى من غير علاج لهذه الحالة. من جهة اخرى رفض مجلس الشورى ثلاث توصيات جديدة مقدمة على التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 1435-1436هـ، ومنها توصية برفض تحويل رعاية الشباب إلى هيئة، وأخرى بإنشاء اتحاد إعلامي رياضي، وثالثة بإنشاء مراكز رياضية في كل حي، وبرر الرفض بأن التوصيات متحققة بوجود دراسات في رعاية الشباب لتحويلها إلى هيئة، وإنشاء اتحاد رياضي للإعلاميين. وتسعى إلى التوسع في نوادي الأحياء بمشاركة جهات عدة. ووافق المجلس على مطالبة اللجنة للرئاسة بمساواة لاعبي كرة القدم من ذوي الاحتياجات الخاصة بزملائهم لاعبي كرة القدم لناحية المكافآت والجوائز. وطالب المجلس الرئاسة بتوفير الدعم المادي الكافي للأندية الرياضية لذوي الاحتياجات الخاصة، لتمكينها من تأمين المستلزمات المكانية والتجهيزات البشرية اللازمة.
ودعا المجلس دارة الملك عبدالعزيز بعد مناقشة تقرير الأداء السنوي لها للعام المالي 1435-1436هـ إلى رفع قيمة جائزة الملك عبدالعزيز للكتاب إلى مبلغ أعلى للكتاب الفائز، يتناسب مع أهمية ومكانة من تنسب إليه الجائزة عوضاً عن 100 ألف ريال.

وفق دراسة نفذتها أكاديمية في جامعة نورة

الجهل بالحقوق وغياب الزوج أهم أسباب خلافات الأسر السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1142028

الرياض-هتاف المحيميد

عزت دراسة نفذتها أكاديمية في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، أسباب خلافات الأسرة السعودية إلى جهل الأطراف بالحقوق والواجبات، وفقدان الحكمة في التعامل، وسوء التصرف، إلى جانب غياب الزوج المستمر عن المنزل وانعدام التربية الأسرية للأطراف قبل الزواج وانخفاض الثقافة الجنسية. وبحسب الدراسة التي عملت عليها أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد بكلية الخدمة الاجتماعية د. حصة بنت عبدالرحمن السند، فإن من الأسباب المؤدية إلى ظهور الخلافات، الرقابة وعدم الالتزام بحسن المعاشرة الزوجية بين الزوجين، والتصورات الخاطئة أو الخيالية عن واجبات وحقوق أفراد الأسرة، الأمر الذي يوجد سوء التقدير الناشئ عن الجهل بالطرف المقابل وخصوصياته وما يحب ويكره. وعملت د. السند على وصف وتحليل طبيعة مفهوم وأشكال واقع الخلافات الأسرية في إطار الأسرة، والأسباب التي تؤدي إلى ظهور الخلافات الأسرية في نطاق الأسرة السعودية، والتعرف على الآثار التي تعود على الأسرة السعودية من خلال انتشار الخلافات الأسرية بين أعضائها، كما سعت هذه الدراسة للوصول إلى مؤشرات تخطيطية للحد من هذه الخلافات. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية والتي اعتمدت على كل من المنهج الكمي والمنهج الكيفي واستخدام منهج المسح الاجتماعي، وذلك بتطبيق الدراسة في المناطق الخمس للمملكة وهي كالتالي (الوسطى، الشمالية، الجنوبية، الشرقية، الغربية) والآثار التي تعود على الأسرة السعودية من خلال انتشار الخلافات الأسرية بين أعضائها (الزوج والزوجة والأبناء والتي توصلت لها السند حيث ان 93.67 في المئة من الأسر وصلت للقطيعة والشحناء بسبب هذه الخلافات. وأظهرت الدراسة وجود تباين إحصائي بين عوامل عدم الاستقرار الأسري لدى عينة الزوجات ومستوى تعليم الزوج لصالح المستوى التعليمي الجامعي. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأزواج المقيمين في القرى والأزواج المقيمين في المدينة في إجمالي إدراك المسؤوليات الأسرية وجميع محاوره لصالح الأزواج المقيمين في المدينة ما عدا محور المسؤوليات الاجتماعية. كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجود علاقة ارتباطية موجبة بين إجمالي عوامل عدم الاستقرار الأسري وإجمالي المسؤوليات الأسرية، وكل مسؤولية على حدة لدى عينة الأزواج. كما وجدت علاقة ارتباطية موجبة بين الاستقرار الأسري ودرجة مشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرارات الأسرية، ووجود تباين دال إحصائياً في الاستقرار الأسري لعينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (دخل الأسرة، المستوى التعليمي للزوجين، حجم الأسرة، مهنة الزوج، مدة الزواج، عمر الزوجة).

29 مستشفى تحت التنفيذ غير التي أنجزت أو جاهزة للافتتاح

وزير الصحة: لم ننتهِ من تصميم برنامج التأمين الطبي للمواطنين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1142068

جدة ياسر الجاروشة

أوضح وزير الصحة م. خالد الفالح أن نظام التحول الوطني يطمح إلى تقنين الوصول إلى الخدمات الطبية والصحية عن طريق نظام تأمين مبتكر لم ننته من تصميمه سيأخذ بعين الاعتبار تحويل الميزانيات التي ترصدها الدولة للجهات المقدمة للخدمة سواء كانت وزارة الصحة أو القطاعات الحكومية الأخرى والاستفادة من آلية التأمين للوصول إلى الخدمات الطبية المغطاة في هذا البرنامج.

قد نلجأ لإحالة تنفيذ المشروعات الصحية عن طريق القطاع الخاص

وأشار خلال لقاء مع الإعلاميين داخل مجمع الملك عبدالله الطبي بجدة أمس إلى أن الهدف من هذا الأمر هو إعطاء المواطن السعودي المستحق والمؤهل للاستفادة من التغطية الحكومية، الوصول إلى الخدمة بجودة أعلى وسرعة أكثر وإعطاءه الخيار، وفي نفس الوقت تحفيز تقدم المنظومات الصحية سواء كانت وزارة الصحة أو غيرها للتنافس للحصول من هذا المتلقي للخدمة على ثقته لشراء الخدمة منه، مضيفاً "أنا أعتقد فيها الفائدة لكل الأطراف الدولة ستستطيع رفع كفاءة الصرف على الخدمات الصحية من خلال الاستفادة من قنوات التأمين، والمواطن سيكون لديه القدرة في الوصول للخدمات بشكل أسرع وبجودة أعلى، ومقدمو الخدمات والمراكز الصحية سيكون لديهم حافز لرفع كفاءتهم وللمنافسة بينهم وبين بعض إذا كانت مملوكة من مؤسسات الدولة والمنافسة بينهم وبين القطاع الخاص، ودائماً المنافسة والتحفيز تأتي بالأفضل وترفع من معدلات الرضى الوظيفي، ولو أعطي موظفونا الفرصة لمنافسة موظفي القطاع الخاص لاستطاعوا المنافسة بشكل مميز، ولكن الآن المنافسة غير موجودة والحوافز غير موجودة والذي اتمناه البرنامج الذي سنخرج به."

وسائل نقل الأدوية مقلقة.. واستحدثنا آلية لفرز المرضى للحد من «كورونا»

وعن تمويل المشروعات وميزانيات الوزارة المستقبلية والهدر المالي قال الفالح "الكثير من مشروعات الوزارة قائمة، وكل المشروعات القائمة لن نتباطئ في تنفيذها، ولن تقصر الدولة في رصد المبالغ اللازمة لتنفيذ كل المشروعات التي بدأت وهناك 29 مستشفى تحت التنفيذ، غير التي أنجزت أو تلك الجاهزة للافتتاح هذا العام، بالإضافة الى مشروعات لم تتم ترسيتها حتى الآن".

وأضاف "يتم دراسة السبيل الأمثل لتنفيذها من خلال فريق الوزارة الذي يشارك في برنامج التحول الوطني، وقد نلجأ إلى أسلوب مبتكر أثبت كفاءته على مستوى العالم، لتنفيذ مشروعات القطاع العام، وهو إحالة تنفيذ هذه المشروعات للقطاع الخاص ليمولها ويبنيها ويقدم الصيانة ويكون دور الوزارة فقط هو الإشراف ووضع المواصفات ومن ثم التشغيل الطبي، بمعنى أن الوزارة فقط ستوفر الكوادر الطبية لتشغيل هذه المستشفيات وتدفع مقابل الانتفاع بهذه المستشفيات لمدة عشرين أو خمس وعشرين سنة ملزمة على الوزارة ومن ثم تؤول ملكية هذه المنشآت إلى الحكومة، هذا الأسلوب تم تطبيقه في كثير من المشروعات وأثبت فعاليته".

وفيما يتعلق بناحية الإمداد في المنظومة الصحية قال الوزير الفالح "دائماً هناك تحد في الإمداد، ومسؤولية مديري المستشفيات أن يكون لديهم مخزون كاف لكافة الاحتمالات والطوارئ، ويقابل هذا المخزون ويحدث للأسف في بعض الأحيان فائض يتم إتلافه لانتهاء الصلاحية، والجميع لا يرضى بذلك ويأسف عندما يرى أدوية تكلفتها عالية يتم إتلافها،

ولذلك هناك مراجعة شاملة في وزارة الصحة، وهذا الموضوع ينال أكبر اهتمام من قيادات الوزارة، وأنا متأكد أن مديري المستشفيات حريصون جداً على أن لا يصرف ريال واحد على أي مستلزمات أو إمدادات بما في ذلك الأدوية إن لم تكن هناك حاجة طبية ضرورية لذلك.

وأشار وزير الصحة إلى أنه في الماضي كانت هناك تحديات بسبب عدم وجود نظام إليكتروني موحد يربط سلسلة الإمدادات من صيدليات صرف الأدوية في المستشفيات إلى الصرف الداخلي داخل عنابر العلاج في المستشفيات إلى إدارة الشراء والعقود والشراء الموحد التي تدخل فيها وزارة الصحة، هذه السلسلة معقدة بينها عدة مستودعات وتوزيع وهي بحاجة إلى نظام ربط الكتروني متقدم ومتطور ويأخذ بأفضل الممارسات ونحن بحاجة إلى الدخول في شراكات مع شركات توريد الأدوية ومصنعي الأدوية بحيث نهم يتحملون جزءا من عنصر المخاطرة، إذا الأدوية لم نحتجها بحيث تتحمل تكلفتها كشركة، لدينا مراجعة كاملة من ضمن هذه المراجعة سندخل في اتفاقيات جديدة تكون الأدوية مملوكة من قبل الشركة الموردة حتى نحتاجها ثم يمدونا بها خلال فترة قصيرة جداً وبذلك لا نتحمل عبء التخزين لفترة طويلة وفي نفس الوقت نحصل على الأمان الذي نحتاجه من ناحية ضمان وجود الأدوية عند حاجتنا إليها.

وأوضح أن وسائل نقل الأدوية مهمة ومقلقة لنا بسبب اتساع نطاق درجات الحرارة بين الشتاء والصيف في المملكة، والأدوية تحتاج إلى أجواء باردة الفرق الفنية والإدارية تعكف الآن على إعادة تأسيس لنظام سلسلة الإمدادات.

وحول كورونا والأمراض الوبائية قال الفالح "كورونا هو جزء من تحدٍ أكبر وهو الأمراض المعدية والتي عادة تبرز فجأة وواجهتها المملكة في تاريخنا على مدى عشرات السنين، نمط الحياة في أي مجتمع له دور كبير، وكذلك قوة المنظومة الصحية، هاتان هما الركيزتان الأساس لمواجهة الأمراض المعدية، وكورونا يعد آخر مرض تبين خلال السنوات الأخيرة ولم يكن معروفاً، والذي ثبت بما لا يدع أي مجال للشك أنه منقول من الإبل في الجزيرة العربية بالذات.

ومضى م. الفالح قائلاً "المملكة منظومتها نسبياً تعد متطورة على مستوى العالم، لدينا سبل الكشف أكثر من أي دولة أخرى، ولعل هذا يكون أحد أسباب العدد الكبير من المرضى الذي يتم الإعلان عنه في المملكة، ولا نشهد نفس العديد من الحالات الأولية في دول أخرى، وهناك أبحاث لتفسير هذا التفارق في المملكة مقارنة بالدول الأخرى، ولكن الكثير من المختصين لديهم نظرية أن تقدم المنظومة الصحية في المملكة، قد تكون أحد الأسباب، هذا المرض لم يكن موجودا قبل عدة سنوات وأول حالة ثبت أنها كورونا كانت في الأردن، وبدأت تكثر طوال العام ولكنها تزيد في بعض الموسم مثل الموسم الذي نحن فيه الآن، وهي تنتقل من الجمال وبالذات صغار الجمال إلى الانسان".

وأشار الى أن أكثر بيئة ينتقل فيها المرض هي في المستشفيات وبالذات في المزدحمة في أقسام الطوارئ والعناية المركزة وهي الأقسام التي يكثر فيها المرضى ذوو المناعة المنخفضة جداً ويتقارب فيها الممارس الصحي الذي يلامس المريض المصاب ثم يلامس مريضا آخر ذا مناعة متدنية.

وقال "استحدثنا لذلك آليات لفرز المرضى ونقلهم إلى أقسام الطوارئ واستحدثنا أقساما كاملة للعزل، وكذلك الضغط السلبي في الغرف للتأكد من أن الهواء لن ينقل الإصابة من مريض إلى مريض، لسنا راضين عما تحقق، وكل حالة كورونا تثبت في المملكة أحس معها بالأسى والمسؤولية وأتمنى لو كان بإمكاننا منع هذه الحالة، أما من خلال مصل للجمال أو الإنسان، دخلنا في شراكات واتفاقيات بحثية عديدة مع عدة أطراف سواء كانت منظمات عالمية مثل منظمة الصحة العالمية أو معهد الأبحاث الأميركي ووزارة الصحة البريطانية ووزارة الصحة الأميركية، وعمل مشترك مع كوريا وجهات أخرى للبحث عن سبل الوقاية من خلال التطعيمات أو علاج المرضى لمن يصاب، ومازالت هذه الأبحاث في طور التطوير وبحاجة إلى عدة مراحل من الاختبارات السريرية قبل أن يتم الترخيص لها بالاستخدام، ولكن مسيرة العمل لن تقف ويظل المواطن شريكا أساسيا في التحدي الكبير الذي نواجهه في وزارة الصحة".

مواطنون: الفواتير مفبركة وحجة التسريبات تبطلها الوثائق

مياه جدة تتهرب من الإتهامات وتلجأ لـ "الزحلقة"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/668672

داوود الكثيري - جدة تصوير: علي خمج

المياه تتهرب من الرد على شكاوى المواطنين

اتهم عدد من المواطنين شركة المياه الوطنية بالضغط على قراء العدادات لاستصدار فواتير وهمية مفبركة لاتمثل أرقاما حقيقية للاستهلاك، مستشهدين على ذلك بأن معدل استهلاكهم ظل كما هو طوال الأشهر الماضية، غير أن الفواتير التي أصدرتها الشركة مؤخرا تضاعفت قيمتها عدة مرات الأمر الذي أثار الكثير من الشكوك والإستياء في أوساط المشتركين، وفي حين بررت الشركة ارتفاع الفواتير إلى التسريبات، وأكد عدد من المراجعين للشركة أنهم استعانوا بشركات متخصصة ومعتمدة أثبتت بموجب شهادات موثقة عدم وجود أي تسريبات في مبانيهم غير أن الشركة لم تعتمدها !!وأن بعض موظفيها نصحوهم بتعديل عدد الوحدات للتخفيف من التكاليف.

«المدينة» حاولت التواصل مع مدير المشروعات بالشركة غير أنه إعتمد إستراتيجية (الزحلقة)، حيث وعدنا بالرد خلال ساعة وبعدها أحالنا إلى مدير العلاقات الذي وعد هو الآخر بالرد لكنه لم يف بوعده.

تسريبات مزعومة

يقول المواطن فريد محمد والذي إلتقيناه عند عتبة المبنى الرئيسي للشركة بشارع الأمير سلطان، وقد إكتست ملامحه بالضجر: « للأسف شركة المياه تستغل المواطنين بأي طريقة كانت، المهم بالنسبة لهم هو المردود المادي، فقد قفزت فاتورة الاستهلاك الشهري لفترة (3) أشهر إلى (923) ريالا بعد أن كانت تأتي في الأشهر الماضية (58-66) ريالا في الشهر الواحد».

وزاد: «عندما واجهتهم بذلك، قالوا: إن لديك تسريبا، فقمت بإحضار شركة خاصة للكشف عن التسريبات المزعومة فقلّبوا ذات اليمين وذات الشمال بغية الوصول إلى التسريب، ولكن بحمد الله لم يجدوا أي تسريب، وبناء على الكشف منحوني شهادة تثبت خلو المنزل من أي تسريب وبعد مواجهة الشركة بتلك الشهادة، أفادوا بأنها غير معتمدة لديهم ولا يعترفون بها، لذا فإني أعتقد وجود قراءة وهمية للعدادات، فمن المستحيل أن يصل استهلاكي لهذا المبلغ».

إرتفاع الـ 4 أضعاف

وبجوار مبنى الشركة قابلنا محمد هلابي، والذي بدا منفعلا من مراجعاته المتكررة للشركة على أمل أن يجد إجابة شافية حول الارتفاع غيرالمبرر لفاتورته المقدرة بـ (2427) ريالا خلال (50) يوما، فيما كانت تأتيه الفاتورة بـ (600) ريال خلال شهرين سابقا.

ضغوط وفواتير وهمية

وأضاف هلابي - والذي يملك عمارة سكنية مكونة من 6 شقق - :» من المستحيل أن يصل معدل الاستهلاك بهذه القيمة، وخاطبت الشركة بذلك لكن إجابتهم جاهزة لكل المشتكين، وهي (لديك تسريبات) فأحضرت شركة متخصصة بالبحث عن التسريبات، وبعد طول العناء، لم يجدوا تلك التسريبات، ولكني على يقين بأن الموظف الميداني المسؤول عن قراءة العداد لا يحضر بنفسه للقراءة، بل يلجأ إلى القراءة الوهمية نتيجة الضغوطات التي تمارس عليه بضرورة تحصيل أكبر قدر ممكن من المبالغ».

الوايتات هي الحل

أما العم السبعيني فؤاد شالوله، والذي تكبد مشقة المجيء إلى مبنى شركة المياه،من أجل تقديم شكوى بخصوص القفزة المفاجئة في مبلغ الفاتورة -كما وصفها- حيث كانت تأتيه الفاتورة للفترة الواحد بمبلغ يتراوح بين 400-500 ريال لمبنى الفيلا، إلا أنه تفاجأ بمطالبته هذه الفترة بمبلغ (2673) ريالا.
وأضاف شالوله: «بحسب ما أعلن أن الارتفاع في التسعيرة الجديدة هو طفيف، إلا أنني ذهلت من المبلغ المطلوب مني، لكن الشركة قابلت شكواي بتدوينها الكترونيا فقط، ونأمل إعادة النظر في تلك الزيادات غير المبررة».
وزاد: «إذا استمر الوضع كذلك، فإنني أفكر جديا في عدم استخدام مياه الشبكة نهائيا، وسأتجه إلى الصهاريج (الوايت) والتي تكلفني (114) ريالا الحجم الكبير».

• مستشفى المؤسس" بالأحساء يطلق حملة لحماية الأطفال من العنف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/668646

المدينة – الأحساء
أقامت لجنة حماية الطفل في مستشفى الملك عبدالعزيز بوزارة الحرس الوطني في الأحساء، حملة «معًا لطفولة آمنة»، وضمت فعاليات تهدف لـ»حماية الطفل ضد العنف»، ومحاضرات تخصصية وأركان توعية ازدحم في جنباتها مشاركون كثر، وكان السؤال الأبرز لديهم «متى وكيف أضرب طفلا تأديبيًا؟»
وأوضح المدير الإقليمي التنفيذي للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني بالقطاع الشرقي الدكتور أحمد العرفج، أن «هذه الفعاليات تقام للمرة الأولى، وحققت نجاحًا باهرًا، مضيفًا «الفكرة السائدة في مجتمعنا ومجتمعت أخرى أن الطفل يجب أن يضرب ليحصل على التربية والتأديب المطلوب وهذا أمر خاطئ، إلى جانب تصحيح الفكر السائد من ضرورة إرجاع الضرب في المدارس، كما كان معمولا به سابقًا، وهذا ما سعينا لتصحيحه من خلال هذه الفعاليات».

تضمنت كوادر نسائية في المحاكم.. وزيادة عدد القضاة.. والتعجيل بدراسة شمول المواطنين بالتأمين الطبي

توجيهات عليا بسرعة إنهاء طلبات التجنيس

مطالبة بتعجيل دراسة قانون حماية المال العام

توجيه بإشراك المجتمع في القوانين المقترحة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160330/Con20160330831879.htm

علمت «عكاظ» بصدور 13 قرارا يقضي أحدها بإلزام الجهات المعنية بسرعة البت في طلبات التجنس.
ويطالب آخر بضرورة توفير كوادر نسائية مؤهلة لدعم قضايا النساء في المحاكم، مع ضرورة التوسع في افتتاح الأقسام النسائية. ويوجه قرار بإشراك المجتمع في طرح الأنظمة، وأخذ رأي العموم، وسرعة اتخاذ الإجراءات النظامية فيها.
ويقضي قرار بضرورة إنهاء الدراسة الخاصة بالتأمين الطبي للمواطنين، فيما طالب قرار آخر الجهات بالعمل على إنهاء دراسة مشروع العقوبات البديلة واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتمادها.
وأكدت المصادر أن توجيهات صادرة من جهات عليا شددت على جميع الجهات المعنية بالعمل على هذه القرارات.
وشددت على الإسراع في تفعيل المحاكم المتخصصة وتعميمها على جميع أنحاء المملكة وزيادة أعداد القضاة لضمان سرعة نظر الدعاوى والفصل فيها، مع أهمية التوسع في افتتاح الأقسام النسائية في جميع المحاكم وتوفير كوادر نسائية مؤهلة لدعم قضايا المرأة في تلك المحاكم.
وطالبت بضرورة الاستعجال في إصدار مشروع نظام السجن والتوقيف، وسرعةإنهاء دراسة مشروع العقوبات البديلة، واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتمادها.
وتضمنت القرارات التوسع في توعية منسوبي الجهات الأمنية، وجهات التحقيق والضبط، عند تطبيق الأنظمة، لضمان التعامل الأمثل مع المقبوض عليهم والسجناء، بما يتماشى مع حقوق الإنسان.
وأكدت على التوسع في تحقيق المشاركة المجتمعية من خلال طرح ما لديها من مشروعات الأنظمة أو اللوائح لأخذ مرئيات العموم، وخصوصا أصحاب الاختصاص. كما دعت إلى سرعة اتخاذ ما يلزم لضمان البت في طلبات التجنيس.
وطالبت بالاستعجال في إنهاء دراسة مشروع نظام حماية المال العام واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتماده.
ودعت إلى سرعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، والعمل على تفعيل ما أنشئ منها، والاستعجال في تنفيذ المشاريع الصحية في جميع مناطق المملكة، وخصوصا الأقل نمواً، والعمل على تطوير مراكز الرعاية الأولية لتخفيف الضغط على المستشفيات، وسرعة إنهاء الدراسة الخاصة بالتأمين الطبي للمواطنين.
كما طالبت بالتوسع في افتتاح مراكز تلقي بلاغات حالات الإيذاء، وإنشاء دور إيواء لضحايا العنف، والإيذاء الجسدي والاتجار بالأشخاص، وتهيئتها ودعمها بالكوادر المؤهلة في التخصصات الاجتماعية والنفسية من الجنسين.

المرأة والمواصلات .. معاناة لا تنتهي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160330/Con20160330831845.htm

نهلة حامد الجمال (المدينة المنورة)

ذرفت الكثير من السعوديات دموعا، على زميلاتهن وصديقاتهن وحتى أخواتهن، قضين في حوادث سير، وأخريات خسرن وظائفهن بسبب عدم توفر السيارة والسائق الذي يقلهن من وإلى مقر عملهن.

هذه الدموع ليست كما يقال «دموع التماسيح»، بل هي الأسى على قلة الحيلة، والحيرة في عدم توفر المواصلات البديلة، والشكوى من طول انتظار الحلول، والاستسلام للواقع الذي لا يريد أن يتغير.

ففي البداية تشرح المعلمة في إحدى قرى المدينة خديجة محمد معاناتها مع النقل قائلة: عندما نتحدث عن أزمة السائقين فبالتأكيد أسرع ما يتبادر إلى أذهاننا قصة السائقين مع معلمات القرى، قصة راح ضحيتها الكثير من المعلمات.. وأعيت الكثير من السائقين الذين كانوا ضحية القسائم ونظام ساهر والصيانة المستمرة للسيارات.. فكم ارتوت الأرض بدمائنا في حر الصيف وقسوة الشتاء.. وكم روح تم قبضها على طرقات رحلة العمل؟ ما ذنب أطفال تيتموا؟! وما عزاء والدين ذابت أعينهما من الدمع على فراق بناتهما المعلمات؟

أما سعاد الحربي الموظفة في القطاع الخاص فتروي معاناتها قائلة: إن راتبي ثلاثة آلاف ريال نصفه يذهب للسائق الذي يقوم بإيصالي للدوام وأحيانا قد لا يأتي ما يضطرني للذهاب مع سائق صديقتي الذي أيضا أقوم بدفع حسابه بالمشوار، وفي الوقت نفسه لا أستطيع الحسم على سائقي حتى لا يتمرد علي ويتركني وهذا نوع من المراعاة لنظام السائقين، فأنت من يحتاج له وليس هو، ما يعني أنني أصرف شهريا 1700 ريال على وسائل المواصلات، ولست وحدي من يعاني فكل زميلاتي يعانين من المشكلة ذاتها.

وتتساءل وئام المعلمة في إحدى قرى المدينة المنورة: لماذا لا يتم توفير وسائل نقل حكومي تعرف جميع أطرافه ويقع تحت مسؤولية وإشراف الوزارة؟ ولماذا لا يتم إنشاء محطات على مخارج المدن وعلى بداية طرق القرى وبحافلات لها مواصفات خاصة وسائقين معروفي الهويات ولهم خط سير خاص واعتبارات خاصة في الوقفات والمحطات والتصاريح ونظام ساهر؟ هذا إضافة إلى مشكلات استغلال بعض السائقين ممن لا يخافون الله فيمن معهم من النساء، وتعطل السيارات في أماكن مقطوعة من الخدمات ونزول المعلمات في طرق السفر لانتظار الحلول. تساؤلات تبحث عن إجابات ومنفذين مهتمين بأمر معلماتنا في القرى.. وحاجتهم الشديدة لقوانين وزارية خاصة بظروف نقلهن وتعيينهن وضوابط الحضور والغياب الخاصة بهن.

وتلفت طبيبة الأسنان الدكتورة حنان القاضي الأنظار إلى أن الأمر يزداد صعوبة عندما تكلف الطبيبة في مكان بعيد، حيث يتوقف الأمر على الاتفاق مع السائق، مع العلم بوجود نص وتعميم بالوزارة لا يتم خروج الطبيبة إلا بوجود سيارة الصحة في حال التكليف، ولكن هذا غير فعال هنا في محيط العمل أو حتى في فترة العمل الميداني، إذ للأسف الكل يجامل ليجاري سير العمل.

أما أمل المعلمة في مجمع تعليمي بوادي الفرع فتأمل أن تخصص وزارة التعليم محطات رسمية بسائقين وحافلات خاصة لنقل معلمات القرى، ويكون لهم اعتبارات خاصة في السرعة والخط وساهر.. قائلة: نجد صعوبة بالغة في تجميع عدد كاف من المعلمات على خط سير واحد في البلد، إضافة إلى عدم التأكد من أهلية السيارة وجودتها، لذلك أحب أن أضيف فكرة الحافلات والمحطات كاقتراح وطلب لعله يصل إلى المسؤولين بدون الشكوى على السائقين كي لا يتركنا فالحاجة لهم اضطرتنا للتنازل عن كثير من حقوقنا، ولا ننسى الخوف الدائم عند كل معلمات القرى من السرعة وحدوث الحوادث الكثيرة والوفيات للمعلمات.

وتروي فضة مقبل العنزي أخصائية العلاج الطبيعي في مستشفى أحد بالمدينة المنورة معاناتها مع النقل ومنها عدم وجود تسعيرة ثابتة أو التزام بالوقت، إضافة إلى عدم الاهتمام بصيانة السيارات ومن ثم الوقوف في وسط الطريق لعطل السيارة والانتقال لسيارة أخرى ما قد يعرض الركاب للخطر في أي لحظة، كما أنه من النادر أن تجد سائقا يقبل بأجرة أقل من 1000ريال شهريا، مع عدم وجود أي إيصالات أو فواتير معتمدة من أي جهة، تثبت مرجعية الليموزينات وسيارات النقل.

فيما ذكرت الدكتورة أحلام عبد القادر كردي مستشارة مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة أن السائقين رغم أهمية الدور الذي يقومون به إلا أنهم يفتقرون إلى ضوابط ومعايير في جودة العمل من حيث التدريب والثقافة والاهتمام بالمظهر والتقيد بالمواعيد، لذا لا بد من وجود من يتولى تدريبهم واستقطاب الكفاءات قبل البدء بالعمل ومن ثم وضع أسعار موحدة متفق عليها.

واقترحت كردي إيجاد مكاتب تابعة لوزارة الصحة لتولي شؤون النقل بأسعار مدروسة، أو رفع بدل النقل، كما بالإمكان إعادة النظر في الشفتات (الورديات) من قبل وزارة الصحة من خلال تأمين سائقين خاصين لنقل الموظفات المناوبات وهذا من أقل حقوقهن، ويمكن دفع مبلغ مناسب ومتيسر، وهذا كله يصب في مصلحة الطرفين، وبالنسبة للنقل بشكل عام، فبالإمكان استقدام سائقين من قبل وزارة المالية خاصين لنقل جميع موظفات الدولة وبأسعار معقولة مناسبة لبدل النقل الموضوع من قبل وزارة المالية.

أما أم محمد الموظفة في المسجد النبوي الشريف فأكدت أنها تجد صعوبة بالغة في توفير سائق في ظل راتبها الذي لا يتجاوز 3500 ريال، وارتفاع الأسعار إلى حد أنها تصل إلى أكثر من نصف الراتب، وذلك بسبب أوقات الدوام المتغير (ورديات) كل شهر وبالذات الفترات المسائية التي تبدأ بعد منتصف الليل. متمنية استمرارية الحافلات الترددية طوال العام وليس في رمضان فقط لأنها كما تقول كانت فكرة رائعة تخدم زوار الحرم بالإضافة إلى الموظفات، وبما أن زيارة الحرم المسجد النبوي مفتوحة معظم العام فكان بالإمكان استمراريتها.

الوكيل: الحل في «حافلات للنساء»

أكدت المذيعة ومعدة البرامج غادة الوكيل أن أسعار النقل مرتفعة جدا، وليس فيها مراعاة لظروف الجميع، حيث تعد استغلالا للحاجة،

وتقول الوكيل: أنا ممكن أدفع أكثر من 150ريالا في اليوم الواحد نظرا لعملي الإذاعي وتغطياتي الإذاعية، وعندما يكون عندي أكثر من تغطية وفي أماكن متفرقة أكون مجبرة على أن أركب مع سائق حتى لا أخسر عملي، والسائقون يستغلون حاجتنا إليهم برفع الأسعار، خصوصا إذا لم يكن لدى المرأة من يتولى توصيلها وإحضارها. وأضافت غادة قائلة: بصراحة هناك مشكلة كبيرة نعاني منها في النقل. خصوصا أن العمل الإعلامي يتطلب خروجا كثيرا. لذلك نرجو أن يتم توفير وسائل نقل آمنة نستطيع من خلالها أن نشعر بالأمان مثل حافلات خاصة للنقل والتوصيل على غرار الدول المتقدمة وتوفير وسيلة نقل عام على مستوى عال من الدقة تساعدنا على تجاوز هذه المشكلة الصعبة التي تنغص علينا تحركاتنا.

البسامي: تنفيذ 30 % من مشاريع النقل في الرياض

أوضح نائب رئيس اللجنة الوطنية للنقل ورئيس لجنة النقل بغرفة جدة سعيد البسامي لـ«عكاظ» أن شركات خدمة التوصيل هي مجرد مسميات لشركات تقدم خدمات التوصيل ولكنها لم تسجل رسميا في وزارة النقل، وهي تتم بالاتفاق بين الزبون ومقدم الخدمة لتوصيله من وإلى مقر عمله بنظام شهري. وذكر أن كيفية حساب قيمة المشوار وفق نظام وزارة النقل هو من خلال وضع عداد يفتح عند سعر خمسة ريالات ويتم لاحقا حساب الكيلو بريال و 70 هللة، وهذه البرمجة مسجلة رسميا في العداد. أما بالنسبة للقرى فأكد أنه ستكون هناك آلية مختلفة تعتمد على نقل 15 فرقة في السيارات المجهزة، وتتراوح الأسعار حسب وعورة الخط، حيث تصل إلى 2500 ريال شهريا. ولضمان سلامة المعلمات والسائق فهناك آلية تشترط وجود قائمة بأسماء المعلمات وكذلك وجود محرم مع السائق، وهذه اللجان تعمل على التنسيق لما فيه مصلحة جميع الأطراف؛ وتخدم القطاعين الخاص والعام. أما فيما يتعلق بالمعايير فإنها تكون مشددة على النقل الصغير كنقل المعلمات والطالبات، مع وجود معايير أيضا تتعلق بالنقل المتوسط والكبير، مع السعي لسعودة النقل حاليا. وأوضح البسامي أن هناك توجها لإيجاد النقل العام، والدراسات مطروحة حاليا بالنسبة للمدن الرئيسية، مشيرا إلى عدم وجود تعثر لهذه المشاريع، إذ يجري إنهاء الخطط الرئيسية في هذا الشأن، مبينا أن القطاع الخاص سيتولى مسؤولية هذا الأمر لتطوير هذه المشاريع. لافتا إلى أن مدينة الرياض تم تنفيذ أكثر من 30 % من المشروع، فيما مشاريع جدة والشرقية ومكة المكرمة والمدينة المنورة لاتزال في طور الترسيات النهائية على مقاولين، من أجل التخفيف على المدن من الازدحام المروري والتكدسات ورفع الجهد عن كاهل المواطن فيما يخص الأسعار والوقت.

مرافق العلا الصحية تضاعف آلام المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160330/Con20160330831834.htm

عبدالله الصقير*

يتردد المرضى في العلا، قبل مراجعة أي مرفق صحي في المحافظة، لأنهم يجزمون بأنهم سيعودون منه كما ذهبوا إليه وربما أسوأ، لتدني مستوى الخدمات المقدمة، فضلا عن الأخطاء الطبية والتجاوزات التي تقع فيه، ويلقون باللائمة في ذلك على مدير القطاع الصحي في محافظة العلا الدكتور محمد بن نويفع الشاماني، الذي يرون أنه لا يؤدي ما هو مطلوب منه على الوجه الأكمل.

وكان آخر التجاوزات التي عاشها المرضى في العلا تعطل جهاز غسل الكلى في مستشفى الأمير عبدالمحسن بن عبدالعزيز، وانتظار المرضى فترات طويلة حتى إصلاحه، ما يعرضهم للأخطار، ولم تقف الأخطاء عند هذا الحد، إذ انقطع التيار عن المستشفى في اليومين الماضيين، وحرم المرضى من استخدام المصاعد، واضطروا لاستخدام السلالم، ما فاقم من معاناتهم، وتحول المرفق الطبي، من موقع للعلاج وتضميد الجراح، إلى مكان للتعذيب ومضاعفة الآلام.

وروى أحد المرضى المعاناة التي عاشوها في مستشفى العلا بانقطاع التيار الكهربائي السبت الماضي، مشيرا إلى أنهم منعوهم من استخدام المصاعد، وطلب منهم النزول من سلم الطوارئ، إلا أنهم فوجئوا بإغلاقه بسياج حديدي وقفل، وانتظروا فترة طويلة حتى جاء حارس الأمن وفتح لهم الباب.

ورأى عدد من أهالي العلا أن القطاع الصحي في محافظتهم يفتقد لإستراتيجية التطوير، متسائلين عن البرج الطبي الذي أنجز العام الماضي بكلفة تزيد على 40 مليونا، وجرى تحويل الدور الثالث منه إلى مكاتب إدارية لمدير القطاع والموظفين، بعد أن صمم ليكون لخدمة المرضى وأسرة اليوم الواحد، على الرغم من أنه المستشفى الوحيد لخدمة العلا والقرى الهجر التابعة لها، ويؤخذ على الشاماني التفريط في العديد من الكفاءات الفنية التي لم يحرص على التمسك بها.

سعوديان ينتظران الهوية 18 عاما

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=257846&CategoryID=3

جازان: عبده راجحي 29-03-2016 11:49 **PM**

أمضى الشابان السعوديان محمد وعبدالله، من إحدى قرى الحد الجنوبي في جازان أكثر من 18 عاما وهما يحاولان الحصول على بطاقتي أحوال مدنية تسهل لهما أمور حياتهما، لكن دون جدوى.

وقال محمد مصلح فتحي "33 عاما"، من سكان قرية وعلان بمحافظة صامطة لـ"الوطن": "رغم تعاقب أكثر من أربعة مديرين في فرع الأحوال المدنية بصامطة، إلا أن معاملتي أنا وأخي عبدالله "28 عاما" ما زالت حبيسة الأدراج، رغم أن والدنا سعودي الجنسية، وجميع إخواننا يحملون الجنسية السعودية".

وأضاف أن "سبب المشكلة تأخر والدنا في إضافتنا إلى بطاقة العائلة، وهو ما تسبب لنا في معاناة استمرت كل هذه السنوات، وترتب على ذلك تأخر استكمالنا للدراسة، والتحاقنا بوظائف حكومية"، مشيرا إلى أن والدهما أصبح كبيرا في السن ولا يستطيع متابعة المعاملة المتوقفة في مكتب أحوال صامطة كل هذه السنوات".

وقال الوالد مصلح فتحي "80 عاما": "أنا سعودي الجنسية، وأحملها منذ أن كان عمري 18 عاما، ومن أسرة كل أفرادها يحملون الجنسية، ولكني تأخرت في إضافة ولدي "محمد وعبدالله" حتى بلغ عمراهما 15 عاما، وعندما حاولت إضافتهما بعد ذلك رفضت الأحوال المدنية بصامطة إضافتهما، أو منحهما بطاقاتي أحوال مدنية كبقية أولادي، بحجج غريبة، وماطلت في البت في معاملتهما كل هذه السنوات".
وأضاف أنه ظل كل السنوات الماضية يراجع الجهات المعنية لإنهاء إضافة ولديه، ولكنه كان يقابل بأعذار غير مقبولة ومماطلة من قبل الموظفين في هذه الجهات.
وأكد الوالد أن ولديه لم يغادرا المملكة منذ ولادتهما، ولم يسبق لهم الالتحاق بأي جهة عمل، لا داخل المملكة ولا خارجها، وأنهما يعيشان ظروفا نفسية صعبة، خاصة عندما يشاهدان أقرانهما وهم يلتحقون في الوظائف لخدمة وطنهم وتكوين مستقبلهم، بينما هم يعيشان غريبين وسط وطنهما بسبب تأخر استخراج السجلات المدنية الخاصة بهما.
"الوطن" تواصلت مع مدير الأحوال المدنية بصامطة عبدالله المباركي لعدة أيام، ووعد بالاطلاع على المعاملة، وإرسال إفادة عن أسباب تأخر منح الشقيقين الهوية كل هذه السنوات، إلا أنه لم يصل منه شيء إلى الصحيفة حتى تاريخه.

ساعات العمل الليلية الطويلة في المستشفيات عاملُ خطرٍ على صحة الطبيب والمرضى

المناوبات المسائية.. أطباء "مرهقون" وأخطاء طبية وتشخيص "كارثي".. ولا بد من إعادة النظر فيها

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
https://sabq.org

خلود غنام الرياض
- إجهاد الأطباء بساعات العمل الطويلة يخفض ويضعف مستوى جودة العناية بالمرضى.
- "د.أحمد الحربي": دعوة إلى تغيير نظام العمل لتقليل نسبة الأخطاء الطبية ورفع كفاءة العمل.
- "د.علي الوهابي": بعد الاستيقاظ لمدة 24 ساعة يكون أداء الدماغ مضطرباً كالأشخاص المخمورين.
- "د.خالد الجنيح": الأخطاء الطبية واردة رغم أن التخصصات الطبية لا تعترف بها بشكل صريح.
- "د.خالد النمر": العمل أكثر من 40 ساعة أسبوعياً يزيد مخاطر أمراض القلب ويؤثر على إنتاجية العمل ويرفع حالات الحوادث.
يعد الطبيب المناوب المسؤول عن المرضى، ويقتضي وجوب وجوده بالمستشفى لاستقبال الحالات الطارئة مدة قد تتجاوز الـ24 ساعة؛ وقد تترتب على العمل فترات مسائية طويلة نتائج خطيرة من النواحي الطبية، والإنسانية؛ إذ أثبتت دراسات أن الحرمان المزمن من النوم يعد واحداً من أهم الاضطرابات السلوكية الاجتماعية التي تصيب الأطباء والعاملين في القطاع الطبي في المجتمعات الحديثة، وقد يؤدي ذلك- لا سمح الله- إلى عواقب وخيمة.
"سبق" تواصلت مع عدد من الأطباء للوقوف على آثار زيادة ساعات المناوبة على الطبيب والمريض.
ستنزاف جسدي ونفسي:
يقول "د.أحمد بن علي الحربي"- المركز الطبي بجامعة توليدو- الولايات المتحدة، لـ"سبق": "لا يخفى على أحد ما يعانيه الأطباء من استنزاف جسدي وذهني، وخصوصاً في مرحلة التدريب من حيث طول ساعات العمل الشاقة، وخصوصاً أن

نظام التدريب للإقامة الطبية يفرض على الطبيب المقيم عدد ساعات عمل تصل إلى ٣٦ ساعة متواصلة في كل ٧ إلى ١٠ أيام، تتخلل ذلك عمليات جراحية وحالات طارئة وإجراءات طبية، تتغير معها حالة الطبيب واستعداده النفسي لمواجهة هذه التحديات".

وأضاف: "الناظر بعين البصير يدرك أن هذا مخالف للطبيعة البشرية وتركيبة الجسم الفسيولوجية؛ إذ تتراجع قدرة الجسم والعقل على التعامل مع الأحداث المحيطة به وتقل كفاءته تدريجياً مع طول فترة الإنهاك، ولو كان بمجهود جسمي أو عقلي بسيط، فكيف برعاية المرضى والعناية بهم، بل اتخاذ قرارات قد تكون مصيرية في بعض الأحيان".

وبين: "أن المجلس الأمريكي خطى لاعتماد التعليم الطبي للدراسات العيا " **ACGME**"؛ خطوة سباقة بتقليص ساعات العمل للطبيب المناوب إلى ١٢ ساعة في اليوم، وقام بتكثيف عدد المناوبات حتى يضمن جودة التدريب؛ إذ ينهي الطبيب المناوب عمله في حدود الساعة الـ 7 مساء، ولا يجوز له تعدي هذا الوقت، وإلا فإنه يخالف النظام المتفق عليه للتدريب وقد يتعرض البرنامج التدريبي للمساءلة".

وأوضح: "جاءت هذه الخطوة بعد دراسات وأبحاث مطولة منذ ما يزيد على عشرين سنة من الاجتماعات والاستماع لآراء الخبراء، والاستعانة بتوصيات الهيئات المختلفة؛ وحتى لا يكون الكلام تنظيرياً فهناك عدة حلول للبرامج الطبية السعودية؛ ففي ظل تزايد أعداد الخريجين الحاليين من كليات الطب، وشحّ المقاعد المتوفرة للتدريب؛ يمكن زيادة استيعاب البرامج التدريبية وتقليص عدد الساعات لتتوزع بين أفراد الفريق الطبي". كما يمكن عمل فرق خاصة بالحالات المتكررة للمرضى؛ ليتم علاجها من قبل فريق منفصل أو ما يعرف بـ" **Hospitalit team**"، ويتوجه الطبيب المقيم لعلاج الحالات التعليمية التي يستفيد منها خبرة في مشواره العملي.

تغيير النظام:

أضف إلى ذلك وجود المناوبات الليلية التي تبدأ من الساعة الـ 7 مساء إلى 7 صباحاً، والتي يكون فيها الطبيب المقيم بمرافقة أحد الأخصائيين أو الأطباء المتقدمين، ويتاح له التعرض للحالات التي قد لا يواجهها إلا في مثل تلك الأوقات، وبهذا تحل معضلة بقائه في المستشفى إلى اليوم الذي يليه".

وختم "د.الحربي" حديثه: "هذه الدعوة إلى تغيير نظام العمل أثبتت عملياً وعلمياً أنها تقلل من نسبة الأخطاء الطبية، وترفع من كفاءة العمل، وتزيد سلامة المرضى، وهي مجربة وأثبتت نجاعتها. ويبقى السؤال: ما مدى استعداد القائمين على البرامج التعليمية للتحرك نحو تغيير هذا النظام، والتخلي عن أسلوب "إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون"؟.

أطباء مخمورون:

الدكتور علي الوهابي"، أخصائي تخدير وعناية مركزية، يبين لـ"سبق": "أن مناوبات الأطباء خلال عملهم كأطباء مقيمين في المستشفيات تعتبر من الأطول في العالم، وهي ربما تكون غير آمنة للمرضى. وقال: "كنظام عالمي لا يسمح للطيارين وسائقي الشاحنات والباصات بالعمل لأكثر من 13 أو 14 ساعة متواصلة، لكن الأطباء المقيمين يمكن أن يعملوا ضعف هذه المدة ما بين 24 إلى 32 ساعة متواصلة، وربما أكثر".

ويتابع: "بعض الخبراء يؤمن بأن هذه الممارسات لها أخطار فادحة على سلامة المرضى؛ لأنها تؤثر على الحكم وردات الفعل، واتخاذ القرار، وفي النهاية تؤدي إلى الأخطاء. والحرمان من النوم إذا كان العمل طويلاً للغاية أو فترات النوم قليلة جداً؛ له تأثير سيئ على الدماغ.

ويؤكد "الدكتور الوهابي" أن هناك دراسات علمية؛ حيث يقول "د.تشارليز سيزلير"- وهو كبير الأطباء ومتخصص في أبحاث النوم في مستشفى بريغهام في بوسطن-: نحن نعرف أنه عندما يكون الأشخاص مستيقظين لمدة 24 ساعة يكون أداء الدماغ الوظيفي السلوكي مضطرباً كما يكون عند الأشخاص المخمورين قانونياً". كما صدر تقرير لعام 2012 بواسطة الأطباء المقيمين في كندا، وجد أن أكثر من " 80%" من الأطباء المقيمين من المشمولين في التقرير، قالوا: إن لإجهاد يخفض ويضعف من مستوى جودة العناية المعطاة للمرضى.

حقوق الإنسان:

من جهة أخرى "البحث المنشور لـ"د.سزيسلير" وجد أن الأطباء المقيمين الذين يعملون مناوبات طويلة متعددة في الشهر؛ وجد أن نسبة "300%" يؤدي الإجهاد الزائد إلى اخطاء طبية أدت إلى موت المرضى، وأن الأطباء الذين يعملون لمناوبات متواصلة لأكثر من 24 ساعة يقومون بـ" 460%" أخطاء تشخيصية كارثية وخطيرة مقارنة بهم عندما يعملون في مناوبات قصيرة".

وأردف: "العمل لمدة طويلة جداً مخالف لقانون العمل الدولي، ومخالف لحقوق الإنسان أيضاً؛ ومعهد الطب الأمريكي أصدر دراسة عام 2008م، وكانت التوصيات كالتالي: ساعات العمل الأسبوعي كحد أعلى 80 ساعة كمتوسط خلال 4 أسابيع، والحد الأعلى لساعات المناوبة 16 ساعة متواصلة، أو 30 ساعة مقسمة كالتالي: 16 ساعة مناوبة، 5 ساعات

متواصلة وقت محدد ومحمي للنوم؛ ما بين 10م والساعة 8 ص الوقت المتبقي لتسليم المرضى والأنشطة التعليمية. والعدد الأقصى المسموح به لتكرار المناوبات: مناوبة كل ثلاثة أيام.

سلامة المرضى:

وحول تأثير تحديد ساعات عمل المناوبات على المرضى في جانب المضاعفات والوفيات؛ يجيب "د.الوهابي": "أجريت دراسة على أكثر من " 300" ألف حالة للمرضى في أمريكا؛ وأظهرت الدراسة أن تخفيض ساعات العمل يقلل من الوفيات بين المرضى، وهناك دراسة أخرى لمجلس الاعتماد للدراسات العليا الأمريكي في عام 2003م قالت: إن تخفيض ساعات العمل يقلل من خطر الوفيات، وكانت عينة الدراسة تحوي مليوناً ومئتي ألف مريض الذين لم يخضعوا لعمليات جراحية".

ما بخصوص تأثير حرمان النوم على الأطباء؛ يقول: "هناك أبحاث أجريت في أوروبا وأمريكا حول ساعات العمل غير المستندة إلى المعايير والحرمان من النوم؛ أظهرت أن ساعات العمل المتأخرة مسؤولة عن ارتفاع خطر الإصابة باضطراب الجهاز الهضمي وأمراض القلب وسرطان الثدي وإسقاط الحمل والولادات المبكرة".

حوادث العمل:

وأضاف: "د.خالد النمر، المتخصص في طب وأمراض القلب، نقل عبر حسابه الشخصي في "تويتر" دراسة عالمية تقول: إن العمل أكثر من 40 ساعة أسبوعياً يزيد مخاطر الإصابة بأمراض القلب؛ ووجد أن الحرمان المزمن من النوم وحالات الإجهاد والضغط المرافقة له، والناتجة بسببه؛ يمكن أن تؤثر على إنتاجية العمل، وارتفاع حالات حوادث العمل".

دراسات:

من جهة أخرى نشرت اللجنة التوجيهية الوطنية لساعات عمل الأطباء المقيمين في كندا عدة دراسات؛ أظهرت أن العمل لمدة طويلة مرتبط بما يسمى "الاحتراق النفسي" أو "الاستنزاف الداخلي"، وبالتالي له تأثير سلبي على جودة حياة الأطباء.

ونشرت اللجنة أيضاً دراسات موثقة حول خطر المناوبات الطويلة على السلامة الشخصية؛ حيث وجد أن الأطباء بعد المناوبات يكونون على خطر أكبر مقارنة بغيرهم للتعرض لحوادث السيارات، وخطر التعرض للإصابة بالأدوات الحادة الطبية "كالإبر مثلاً". " 75%" من الأطباء المشمولين في مسح اللجنة قالوا: إنهم تعرضوا لخطر الإصابة بحوادث السيارات بعد المناوبة "98%" تعرضوا لحوادث سيارات، وتعرضوا لإصابات عمل على مدى 4 أسابيع". وأما بالنسبة لتأثيراته الاجتماعية فقد أجريت دراسة في أمريكا على الآباء المتزوجين، الذين يعملون في الليل بشكل ثابت؛ أن لديهم 6 مرات احتمال عن الآباء الذين يعملون في النهار لمواجهة الطلاق، وانهيار الأسرة، بينما في النساء يرتفع الرقم 3 مرات".

الأخطاء الطبية:

"الدكتور خالد الجنيح"، أخصائي تخدير؛ يقول لـ"سبق": "نظام المستشفيات هنا يختلف من مشفى لمشفى؛ فمثلاً المستشفى الجامعي بالرياض يختلف عن الذي بجدة؛ ويتابع: "الاستشاري يناوب في منزله ولا يستدعي إلا في الحالات الخطيرة جداً، والذي سيواجه الحالة في البداية هو الطبيب المقيم والمناوب الأخصائي؛ والطبيب الاستشاري في معظم المستشفيات يناوب 16 ساعة مقارنة بالطبيب الأخصائي المناوب الذي يناوب 24 ساعة في المستشفى. أما في المشفى الجامعي بجدة فيناوب فقط 16 ساعة".

ويبين "د.الجنيح" أن عذر المستشفى أن هذا نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية التى أساساً من وضعها طبيب مثلنا من الاستشاريين، وليس نظاماً من الدولة؛ ويجب أن نعمل أقصى حد "80" ساعة في الأسبوع ضعف عمل الساعات للطبيعية؛ وهذا يسبب إرهاقاً للطبيب المناوب، والحجة لديهم أن المقيم في مشفى الملك خالد الجامعي يحب أن يناوب 24 ساعة؛ كونه تابعاً للهيئة الطبية السعودية؛ وللأسف بينت الدراسات أن 40 ساعة للعمل هي مقدرة الإنسان أما أن تتجاوز 80 ساعة فهذا يولد ضغطاً نفسياً وجسدياً للطبيب الذي ينعكس بشكل مباشر على المريض الذي قد يقع ضحية للتعب والضغط، وللأسف لا يعوض الطبيب إلا أيام إجازة أو حتى مكافئات لتحفيزه عل العمل". ويضيف: "الحجة الثانية أنهم يطبقون النظام الكندي، رغم أن هناك احتجاجاً عالمياً إن جميع الأطباء أصبحوا مرهقين جراء العمل 80 ساعة في الأسبوع رغم أنهم هناك يتم تعويضهم ويحفزون للعمل، أما هنا فالراتب واحد لا إجازات ولا مكافآت".

نظام إنساني:

وأردف: "الأخطاء الطبية في هذه الحالة واردة رغم أن الأطباء لا تعترف بها بشكل صريح خوفاً على مستقبلهم المهني، لكن للأسف جراء الإرهاق والتعب قد يقع الطبيب بخطأ غير مقصود نتيجة الإرهاق؛ حيث علمياً بعد أن يتعدى الشخص

الـ16 ساعة عمل متواصلة يصبح كالمخمور، ويبدأ كأنه في حالة سكر؛ والمريض لا يقبل أن يتعالج بين يدي طبيب مرهق؛ فعلى سبيل المثال: طبيب التخدير المناوب قد يطلب منه العمل لأكثر من عملية في اليوم الواحد؛ وهذا قد يسبب هاقاً له وخطراً على صحة المرضى".
ويطالب "الدكتور الجنيح": "أن يكون النظام إنسانياً، وبحجم الطاقة الإنسانية، وساعات المناوبة تقل ويطبق النظام الأمريكي 16 ساعة، لكن للأسف لأن معظم المتخرجين من كندا يطبقون النظام الكندي؛ يجب أن تراعى الاختصاصات التي ممكن أن تكون فيها خطورة؛ كالتخدير، وأطباء النساء والولادة، والعناية المركزة، عليهم ضغط كبير؛ فعلى سبيل المثال طبيب التخدير يطلب منه العمل في حادث، ثم بعد الانتهاء يكون متواجداً مع طبيب آخر بعملية أخرى، وهكذا. وهذا أمر خطير على صحة المريض. نتمنى أن تكون هناك إعادة نظر في عدد ساعات المناوبة".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بطالة رغم ملايين الوظائف

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/30/article_1042940.html

سطام الثقيل

بمجرد أن نعلم بوجود أكثر من عشرة ملايين عامل أجنبي في السعودية، إضافة إلى بطالة عالية بين الشباب السعوديين، فإننا نجزم هنا بفشل كل الخطط والاستراتيجيات الهادفة إلى توظيف السعوديين وخفض معدل البطالة.
لا شك أن وزارة العمل لم تقصر في هذا الشأن -وأعني هنا المساهمة في توظيف السعوديين- من خلال برنامجها نطاقات، وبالفعل تم توظيف الآلاف ولكن للأسف الشديد كثير منهم تحت مظلة "السعودة الوهمية" التي تفشت بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية.
ربما يسأل أحدهم: وما دخل "نطاقات" بتفشي السعودة الوهمية؟ بالطبع يعود ذلك إلى أننا أجبرنا الشركات على توظيف السعوديين ولم ندفعهم إلى توظيفهم عن قناعة، وثمة فرق كبير بين الإجبار والإقناع.
ومن المعضلات التي تمنع انخراط الشاب السعودي في سوق العمل هي النظرة السلبية التي ينظر بها القطاع الخاص له، فهو يراه غير منتج، متسيبا، ولا يمكن الوثوق به، وهو أمر غير صحيح فكل الدراسات والتجارب تشير إلى عكس ذلك ولعل آخرها الدراسة التي أجرتها جامعة الملك سعود التي أشارت إلى أن 90 في المائة من الشباب السعودي (نساء ورجالا) يملكون حس الجدية في العمل وتحمل المسؤولية والحرص على التميز في الأداء، إضافة إلى حرصهم على ممارسة العمل في أوقات طويلة وعلى إتمام واجبات الحياة اليومية بنشاط وحيوية.
البلد مليئة بالملايين من فرص العمل، ويمكن أن نحل مشكلة البطالة متى ما أقنعنا شبابنا بالانخراط في الأعمال المهنية والفنية، ووفرنا لهم الاشتراطات والأنظمة التي تجعل من وظائف القطاع الخاص ذات درجة عالية من الأمان الوظيفي.
أيضا علينا أن نقنع القطاع الخاص والشركات بقدرات الموظف السعودي من خلال تأهيله وتهيئته للانخراط في سوق العمل وهو يملك الإمكانات التي تمكنه من العمل ومنافسة الأجنبي، أيضا علينا أن نغير من تلك النظرة السلبية التي تنظر بها الشركات للعامل السعودي التي تراه غير منضبط واتكاليا وغير جدير بالثقة.
بالطبع الحديث عن وظائف القطاع الخاص لا يعني أن كل الوظائف الحكومية تم توطينها بالكامل، فما زال هناك كثير من الأجانب يعملون لدى الجهات الحكومية وأغلبها في مجال الصحة الذي يجب أن نلتفت له وأن نسارع في توطينه، فغير مقبول أن تمنح الوظائف للأجانب والسعوديون المدربون وحاملو الشهادات بالآلاف ومدرجون تحت خانة "العاطلين عن العمل".

سجون المرأة

المصدر: جريدة عكاظ 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160330/Con20160330831789.htm

محمد العصيمي

حتى السجون، حسب كل الشرائع وقوانين حقوق الإنسان، لا بد أن يكون لها نوافذ تدخل منها الشمس ويدخل منها الهواء لكي لا تخيس الغرف ويتعفن المساجين. بل أكثر من ذلك هناك في سجون الدول المتقدمة فضاءات مفتوحة يتنزه فيها النزلاء ويلعبون الكرة ويمارسون هواياتهم أو يتعلمون شيئا ينفعهم بعد خروجهم من السجن وعودتهم إلى صفوف المجتمع.

إذن من أين أتى هؤلاء بفكرة هذه (البيوت المصمتة) التي نشرت «عكاظ» خبرها أمس والخالية من أي منفذ ضوء أو هواء بحجة الخصوصية والمحافظة.؟! في أي شريعة قيل لهم إن خصوصيتهم ومحافظتهم تعني أن يحولوا بيوتهم إلى جحور ظلماء وكأنها بنيت لنوع آخر من المخلوقات غير الذي نعرفه.؟! المؤكد أنهم انطلقوا من عقد ذاتية خاصة ليس للدين ولا حتى للعرف رأي فيها. وقد توقعت من قبل أن نصل إلى هذا وأكثر من هذا عطفا على ما تعرض له الناس خلال العقود الماضية من مطارق الخصوصية والمحافظة التي صور حاملوها المرأة على أنها آفة متحركة خطرة حتى في بيتها.

إذا أردتم أن تعرفوا دوافع هذا التصرف الغريب والمقيت ارجعوا إلى مكتبة ما يسمى (الصحوة) حيث تجدون أطنان الكتب والأشرطة التي لم تحذر من شيء ولم تتناول أمرا مثلما تناولت وحذرت من وجه المرأة وصوتها ويديها وقدميها وشعر رأسها وعطرها ومشيتها؛ ثم بعد ذلك عملها واختلاطها وجرأتها على المشاركة الوطنية والمجتمعية العامة، التي حذر منها أصحاب هذه الكتب والأشرطة باعتبارها مقدمة لتمييع وتهوين شأن الإسلام والمسلمين.!!

بعد كل ذلك هل يلام من يبني قبرا لنسائه ليدفنهن داخله ويبرر ذلك باسم الدين أو باسم المحافظة والخصوصية.؟! من الطبيعي، بعد كل هذا الزن الصحوي، أن تتوالد العقد وتستحكم في النفوس المستعدة سلفا لتقبل كل ما يشيطن المرأة ويضعها موضع الاتهام في جسدها وفي سلوكها. لقد صوروا للرجال أنهم كلما كانوا أعنف وأقسى مع نسائهم كان ذلك أطهر لهن وأبعد لهن عن مواطن ومزالق الفتن، وبالتالي تكونت، مع الوقت، ذهنية تؤمن بتسوير المرأة وحياتها إلى درجة أن الأم ذاتها، لأنها امرأة، تجرأ عليها الصبية من أبنائها ليعلموها كيف تحتشم وكيف يفترض أن تخاف الله وتتقيه.!!

هذه الذهنية المستشرية الآن تحتاج إلى فعل آخر من مؤسسات الدولة والمؤسسات الحقوقية والمجتمع بشكل عام لكي لا تؤدي إلى أكثر من البيوت بلا نوافذ، إذ لا يمكن لأحد أن يتنبأ، وقد وصلنا إلى هذه الحال، بما سيحدث غدا في ظل هذه العقد المستحكمة. ليس هناك ما يمنع، وقد تحولت البيوت إلى سجون أو مقابر، أن نجد، لا سمح الله، من يئد ابنته ويبرر ذلك بالمحافظة والخصوصية.

الحياة
AL HAYAT

حق الموظف.. أين؟

المصدر: جريدة الحياة 21 جماد ثانى 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/14759313

هيفاء صفوق

المهنة هي الأمان الوظيفي الذي يسعى إليه الفرد، ليوفر حاجاته الأساسية والضرورية أولاً، ثم يسعى أن يعيش حياة رغيدة ومتوازنة، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على كل جوانب حياته الأخرى.
عن طريق المهنة أو العمل تتوازن الحاجات والرغبات، لكن يظل الاحتياج هو الرقم الأول في حياة الفرد.
افتقاده يعني فقدان السيطرة وبث الفوضى والمشكلات بكل أنواعها في حياة الفرد والمجتمع.
وتحدث ماسلو عن الحاجات الأساسية في حياة الأفراد، بِدءاً بالاحتياج الأساسي (المأكل / المشرب)، ثم بدأ بتقسيم الحاجات متدرجة من الشعور بالأمان النفسي والمعنوي عن طريق الانتماء للأسرة والجماعة والمجتمع، التي من خلالها يتم توفير المحبة والتواصل والتفاعل والتبادل، ما يشعر الفرد بالانتماء والطمأنينة والاستقرار النفسي.
تحدث أيضاً عن الاحتياج إلى احترام الذات وتقديرها، وتحقيق قيمة الذات من خلال تطورها وعملها ودورها في الحياة، فهي لا بد أن تكون منجزة وفعالة لا عالة على الآخرين.
قيمة الفرد أن يكون له دور وبصمة، من خلال العمل والإنتاجية والمشاركة والتفاعل والتبادل النفعي، والاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، من هنا تتطور المجتمعات وتنمو من خلال حس المسؤولية الفردية والجمعية.
كل ذلك يؤدي إلى التوازن بين الحاجات والرغبات وطلبات الحياة، بيت، أسرة، أبناء، وغيرها.
فقدان هذه الحاجات يؤدي إلى فقدان السيطرة واتساع مساحة الغضب والتهكم، خصوصاً حينما تمس حاجة ضرورية كالأكل والشرب والسكن، فهذه من الضروريات التي لا يحيا ولا يعيش أي فرد من دونها، وافتقادها يعني أن يبدأ الفرد بالبحث عن قوته وإطفاء جوعه بطرق غير مشروعة، هذا ما نلاحظه في المجتمعات الفقيرة، كيف أن أفرادها يمتهنون مهناً عشوائية، وإن ضاقت عليهم السبل لجأوا إلى السرقة، أو مد اليد لسد جوعهم وجوع أسرهم، حتى يتحول إلى الشعور بالاضطهاد، ومن ثم إلى شعور الانتقام والكره لكل من تسبب في ذلك، أو حتى إسقاطه على غرباء لا ذنب لهم.
الفرد يستطيع أن يتحمل أثقالاً كالجبال، لكن لا يستطيع أن يتحمل الجوع والمهانة والإذلال، كما أن افتقاد ذلك يجعله يشعر بعدم الأمان والغربة وهو في وسط داره، يجعله يبحث كل يوم عن بديل يوفر له شعور الأمان من خلال توفير المال والأمن، بالنسبة له توفير المادة أو الراتب الذي يغنيه عن السؤال والحاجة، بل يستطيع من خلال ذلك بناء بيت أو استئجار شقة، ينزوي هو وأسرته فيها.
للأسف أن بعض المؤسسات والشركات في المجتمع تغافلت عن حق الموظف أو العامل بقرارات تعسفية أو مجحفة في حقهم، بعضهم تم إلغاء عقودهم من دون سابق إنذار، أو حتى إعطائهم فرصة لترتيب أوضاعهم في ما بعد، ما جعلهم يشعرون بالظلم والإهانة والتأسف على حالهم، فجأة لا وظيفة ولا دخل يعولون أنفسهم وأسرهم، ما جعل بعضهم يتدين ويحمل على نفسه ديوناً لا طائل منها غير الخسارة والدمار، لكنه مجبر، لديه إيجار منزل، فلن ينتظره مالك العمارة أو المؤجر، بل سيلقي به في الشارع، وجد نفسه أمام مصاريف معيشة ضرورية وأقساط مدرسية، جميعها فجأة وقفت أمامه بالمرصاد.
ماذا نتوقع من هذا الموظف؟
بعضنا طالب بالنظر في أمر قرار فصله تعسفاً، وبعضنا طالب برواتب لهم متأخرة تصل إلى شهور عدة، وعند الخوض في التفاصيل ستجد أن البيروقراطية مكشرة عن أنيابها، إذ لم تراع إنسانية هؤلاء الموظفين والاستعجال بالبت في قرارهم.
إلى متى يدفع البسطاء عجزهم وقلة حيلتهم أمام تعسفات وقرارات غير مدروسة ومنطقية راعت حقوقها ولم تراع حقوق الغير؟
سؤال يطرح نفسه؛ ماذا تتوقع من هذا الموظف أن يقدم في ما بعد للمجتمع؟

الزياني: من المحزن تجاهل جهود دول الخليج في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 21 جماد ثاني 1437هـ - 30 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14762036

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، أن الشريعة الإسلامية مصدر للكثير من أسس التي أقرتها الأمم والشعوب من اتفاقات ومواثيق تحمي حقوق الإنسان، وأن دول مجلس التعاون لم تكن بعيدة عن هذه الاتفاقات والمواثيق بل عكست ذلك في أنظمتها الأساسية وتشريعاتها الوطنية كافة.

وأشار الزياني في الكلمة، التي ألقاها نيابة عنه السفير حمد المري الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، إلى أنه من الملموس حقيقة النمو الذي تصنعه سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيادة أصحاب الجلالة والسمو، وبخاصة في مجال الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ممثلة في مشاريع التنمية والتعليم والصحة والعمل والضمان والبيئة والتقنية. وأفاد بأن سياسات دول مجلس التعاون الاقتصادية، جعلت دول المجلس مظلة راعية للعديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل لخدمة الإنسان الخليجي في نشاطات مختلفة، ومن بين هذه المؤسسات جمعيات وهيئات حقوق الإنسان، التي كرست الوعي بثقافة حقوق الإنسان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وسارت باتجاه متزن يعكس هوية المواطن الخليجي وثقافته.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون أن الإنجازات الخليجية في مجال حماية حقوق الإنسان عديدة وكبيرة وليس من سبيل لحصرها سوى الإشادة ببعضها، ومنها استضافة مملكة البحرين للمحكمة العربية لحقوق الإنسان في 2014، وإقرار إعلان دول مجلس التعاون لحقوق الإنسان في ديسمبر من عام 2014، وكذلك إنشاء بعثتها الدائمة في جنيف والمعنية بحقوق الإنسان، وتابع:«ما زلنا نطمح للمزيد من الأعمال بما يحقق مزيداً من الاستقرار والطمأنينة، والتمتع بالحياة الكريمة للإنسان، وفقاً لآمال وتطلعات المواطن الخليجي، ووفقاً للهوية الإسلامية والثقافية العربية والخليجية، ووفقاً لرغبة قادة دول المجلس». ولفت إلى أنه على رغم ذلك الجهد العظيم الذي تبذله دول المجلس إلا أنه من المحزن أن نسمع بعض الأصوات التي تقلل من هذا العطاء، ونرى من يحاول تغذية سياسة التفرقة وتجاهل ما يقدمه الآخرون من إسهامات إيجابية في الحفاظ على حقوق الإنسان، والاستمرار في نشر معلومات مغايرة ومجانبة للصواب والهجوم على دول المجلس لتحقيق مقاصد غير موفقة بطرق غير مشروعة. واستطرد: «هذه الهجمات المستمرة، لن تتمكن حتماً من إيقاف مركبة التطور والنمو الخليجي، بل ستزيدنا قوة وعزيمة بإذن الله».

كاريكاتير

	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 21 جماد ثانى 1437 هـ - 30 مارس 2016م** https://www.aleqt.com/2016/03/30/article_1042885.html
	اليوم **المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 21 جماد ثانى 1437 هـ - 30 مارس 2016م** http://www.alyaum.com/article/4128443